تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية 1929م

على الأهالي المسلمين بالريف القسنطيني 1931-1938م.

The repercussions of the global economic Crisis of 1929 on the Muslim indigenous in the Constantine countryside 1931-1938

1-كحالي أبو القاسم محمد*، مخبر التاريخ للأبحاث و الدراسات المغاربية، جامعة 08 ماي 1945م قالمة (الجزائر).

Kehali.abou_elqassim_mohammed@univ-guelma.dz

2- قاسمي يوسف، جامعة 08 ماي 1945م قالمة (الجزائر).

Gasmiyouceff66@yahoo.fr

3-عمر عبد الناصر، جامعة 08 ماي 1945م قالمة (الجزائر).

abdelnassero@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 08/05/ 2023 تاريخ القبول: 12/29/ 2023 تاريخ النشر: 12/31/ 2023

ملخص: يتناول هذا المقال بالدراسة والتحليل تلك التحولات التي عرفها الأهالي المسلمين بالريف القسنطيني نتيجة لتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية 1929م، بإعتبارها أهم حدث شهده العالم خلال فترة ما بين الحربين، من خلال الدراسة سنجتهد في إبراز تأثيرات هذه الأزمة على أهم المنتجات الأهلية التقليدية بالريف القسنطيني: الحبوب (القمح الصلب والشعير) تربية المواشي (الأغنام)، إلى أن نخلص في النهاية إلى مجموعة من التداعيات نذكر منها: تأثيرات على المستوى المعيشي، تغيرات في الملكيات العقارية، تحولات في سوق العمل، إزدياد حدة المظاهرات والإضرابات العمالية، والنزوح الريفي، تلك التداعيات التي سوف تكون أحد الأسباب المهمة التي سوف تساهم وبطريقة تراكمية في إعلان العمل المسلح عام 1954م .

الكلمات المفتاحية: الأزمة الاقتصادية العالمية 1929م، الريف القسنطيني، الأهالي المسلمين.

*- المؤلف المرسل

مقدمة

تحتل فترة ما بين الحربين العالميتين مكانة هامة في تاريخ الجزائر المعاصر، فيها شهد المجتمع الجزائري العديد من التأثيرات الخارجية تفاعلت إيجابيا وسلبيا عليه، ومن أبرزها: الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929م، التي هزت الاقتصاد الرأسمالي وكانت تداعياتها قوية بصورة مباشرة وغير مباشرة على المجتمعات الخاضعة لسيطرت القوى الإمبريالية، وعلى إعتبار فرنسا واحدة من تلك الدول التي وقعت الجزائر تحت سلطتها فإن تأثيرات هذه الأزمة ستكون وخيمة على المجتمع الأهلي التقليدي الجزائري بصفة عامة ومنطقة الريف القسنطيني بصفة خاصة، كونه يمثل المنطقة الأكثر سكانا وكثافة والأغنى من حيث المحاصيل الزراعية التقليدية بالجزائر المستعمرة.

الإشكال الرئيسي لهذه الدراسة يتحدد في كشف ومعرفة أهم التأثيرات الإجتماعية والإقتصادية التي خلفتها الأزمة الاقتصادية العالمية 1929م على الساكنة والمجتمع الأهلي بالريف القسنطيني؟، وذلك من خلال تتبع تأثيرات هذه الأزمة على القطاع التقليدي الأهلي بالريف القسنطيني خاصة زراعة الحبوب، تربية المواشي، وصولا إلى تداعيات ذلك على إنخفاض الإنتاج والأسعار وانعكاسها على المجتمع الأهلي بمقاطعة قسنطينة.

و يمكن رصد أهداف الدراسة من خلال كشف تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية 1929م على السكان الأهالي المسلمين بالريف القسنطيني، و كيف أثرت عليهم إجتماعيا و إقتصاديا؛ فضلا عن الآثار السلبية نفسيا وفكريا وسياسيا كونها أحد الأسلحة المهمة التي سوف تؤدي بطريقة تراكمية إلى تنامي الوعي الثوري والشروع لاحقا عقب الحرب العالمية الثانية في التحضير السري لإعلان العمل المسلح خريف سنة 1954م.

1. المجتمع الريفي القسنطيني عند بداية الأزمة الاقتصادية العالمية

يمثل الريف القسنطيني 8/7 (سبعة من ثمانية) عدد السكان في مقاطعة قسنطينة حسب إحصاء عام1931م[1]، أي 2,101,673 نسمة من المجموع الإجمالي للسكان بالمقاطعة والمقدر ب 2,484,201 نسمة يتقاسمون 615 ألف هكتار من أراضي الملك من المجموع الكلي للأراضي الملك للقطر الجزائري البالغة مساحتها 1340 ألف هكتار، يتم إستغلال جزء كبير منها من طرف الخماسة البالغ

[1] - GGA, **Annuaire statistique de l'algerie1934**, imprimerie Minerva rue Clausel, Alger, 1935, p 54.

عددهم 317 ألف خماس، و35 ألف فلاح و169 ألف عامل زراعي مع العلم أن كل فلاح من إثنين لا يملك أرضا[1].

هذا العالم الريفي يعيش في شبه إكتفاء ذاتي، يعتمد على قطاعات أخرى لتسويق الفائض من الإنتاج أو شراء الإحتياجات الغذائية في حالة حدوث عجز في المحاصيل بسبب الجفاف وسوء الأحوال الجوية، كما يعتمد على الخارج للحصول على دخل إضافي سواء عن طريق الهجرة إلى فرنسا والتي تعتبر في الأصل ريفية، كما توفر المناجم والسكك الحديدية والأشغال العمومية ومزارع المستوطنين وظائف دائمة أو موسمية[2]، وبذلك فإن المجتمع الريفي القسنطيني خاصة و الجزائري عامة يعتمد على تقلبات الطقس والظروف الخارجية، وهو بذلك عرضة للخطر بشكل خاص، وهذا ما سنحاول أن نبرزه من خلال عملنا هذا حيث تسمح هذه الفترة 1931-1938م بقياس عواقب هذا الضعف.

نتيجة للأوضاع المزرية التي كان يعاني منها الفلاحون الصغار(ركود تام في الأعمال، حالات الإفلاس والبطالة في المدن، تطور الربا وتكاثر الضبطيات في الريف، تضاعف عدد حالات المصادرة إلى أربع مرات خلال فترة ما بين 1929-1933م؛حيث قفزت من 126حالة مصادرة عام 1928م إلى497 حالة عام 1932م و496 حالة عام 1933م)، وفي شهر جويلية من عام 1934م أرسل(Abdelkader kadi) **عبد القادر قاضي** رئيس اللجنة الإدارية للدفاع عن المزارعين الأهالي ببرقية إلى السلطات تطرق فيه إلى معانات الفلاحين الصغار قال فيها :" **فلاحوا مقاطعة قسنطينة في وضع كارثي، مازالوا يتعرضون للمصادرة عن طريق الحجز الربوي بسبب نقص القرض الزراعي، نتوسل إليكم أن تسمعوا صرخة إنذارنا**"[3]، **وتحت عنوان: في أرض الجوع (Au Pays De La Faim) كتب الصحفي الفرنسي (jean Girod) جين جيرو في جريدة (le presse libre) الصحافة الحرة مقالا أبرز فيه :" ...إن ظروف الحياة البشرية بائسة و محفوفة بالمخاطر، فمن أصل 06 ملايين أهلي جزائري، لا يأكل ثلثهم ما يشبعهم، و يعيش أكبر عدد من هؤلاء الرجال مستسلمين و أفواههم**

[1] - Jean-Marie Peretti, "la crise mondiale et le monde rural traditionnel", **revue algérienne des sciences juridiques, économiques et politiques**, volume XI, numero4, décembre 1974, p53.

[2] - Jean-Marie Peretti, ibid. p53.

[3] -Ageron Charles-Robert, "Une émeute anti-juive à Constantine (août 1934)" ,In: **Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée**, n°13-14, 1973, p34.

مغلقة من الحرمان، ذلك الحرمان الذي ترفضه الكلاب، حتى أن الحيوانات البرية فقط هي التي يمكن أن تتحمل ذلك ... " [1].

إن الإنخفاض في حجم الأنشطة الإقتصادية والأسعار يأثر بقوة على القيمة الحقيقية للقوى العاملة والثروة الحيوانية والمنتجات الزراعية وأكبر متضرر من هذه الحالة هو الخماس ، مما أدى بإتحاد نقابات الفلاحين لمقاطعة قسنطينة بتأهيله إلى رتبة "**خماس مزارع**"، وتشير فيدرالية المنتخبين المسلمين لمقاطعة قسنطينة إلى: " **...إنه بدلا من تحطيم الخماس بالضرائب و الإجراءات الشكلية يجب على السلطات العامة واجب حمايته من نفسه لقلة بصيرته، وضد صاحب العمل للمضاربة التي يكون ضحية لها، وحيث يعتبره المشرع خادما مأجورا ويحرمه من حق التصويت، فإنه من العدل إعادة دمجهم بصفتهم المدنية لأن عدم إدماجهم يضعهم في مرتبة المجرمين أو المخربين..."** [2].

كما يقع على عاتق الريف القسنطيني بصفة خاصة والجزائري بصفة عامة مجموعة سكانية عاطلة عن العمل سواء كانوا عمال يوميين، عمال دائمين وعمال مناجم مسرحين عن العمل وحتى أولئك العاطلين عن العمل بفرنسا لأنهم هم في الأصل أتوا من هذه المناطق الريفية.

يمكن أن يكون للزيادة السريعة لسكان الريف وإنخفاض الموارد وإزدياد معدلات البطالة (العمال الدائمين أو المؤقتين) وإرتفاع قيمة الضرائب وإنتشار الربا تأثيرا كبيرا على بعض المناطق مما يؤدي الى حدوث إضطرابات إجتماعية من شأنها أن تعزز قوة فئة إجتماعية على فئة أخرى في خضم الفقر المدقع[3]، وهذا ما أكده السيد (**André Servier**) **أندري سورفي** مدير مجلس الشيوخ ممثلا عن مقاطعة قسنطينة في 27 ماي 1935م قائلا :" **... حالة أغلبية سكان الريف ليست كما يمكن أن تكون، حيث وجدت عائلات لم تجد ما تقتات عليه، أهلكها البؤس الفيزيولوجي، ورغبتهم الوحيدة هي أن يتمكنوا من أكل ما يسد به جوعهم، هذا ومن عدة وجهات نظر يعتبر خطر اجتماعي ..."** [4]، تلك الإضطرابات التي تمر دون أن يلاحظها أحد تكون في بعض الأحيان عبارة عن مظاهرات مثلما

---

[1] - Jean Girod, "Au Pays De La Faim", **le presse libre**, 6 Emme année, numéro 1896, jeudi 29decembre 1932, p1.

[2] - Mostefa Haddad**, l'émergence de l'Algérie moderne**, **le constantinois (l'est algérien) entre les deux guerres essai d'histoire sociale et économique 1919-1939**, préface : Françoise Durand Evrard, tome 2, (N.E), Algérie 2001, pp 362-363.

[3] - Jean-Marie Peretti, **la crise mondiale et le monde rural traditionnel,** op.cit. P 54.

[4]- Jean Melia, ***le triste sort des indigènes musulmans d'Algérie,*** 5 Emme Edition, imp. R. Bussière, France ,1935, pp 124-125.

حدث في سنتي 1934-1935م وإضرابات خصت الجانب الزراعي سنة 1936م، بالإضافة إلى إضرابات عمال منجمي الكويف والونزة لسنة 1937-1938م.

2.مراحل الأزمة الاقتصادية بالريف القسنطيني.

من خلال متابعة تطور أهم المنتجات الفلاحية التقليدية للأهالي المسلمين(القمح الصلب، الشعير)[1] بالريف القسنطيني والتقلبات التي مرت عليها، وعلى إعتبار أن مقاطعة قسنطينة منطقة أغلب سكانها ريفيون قد إشتهروا بزراعة الحبوب التي تتصدر مكانة خاصة على أغلب المنتجات الفلاحية، حتى أن المؤرخ الفرنسي (**René Lespes**) **ريني لسبس** قال بخصوص هذا الأمر:" **الحبوب في الجزائر يحق لها الحصول على المركز الأول لعدة اعتبارات: أنها هي المحاصيل الغذائية الأساسية للأهالي المسلمين والتي وفرت لهم أساس نظامهم الغذائي، وأنها كانت السبب الرئيسي للإستعمار، وبأنها ذلك النشاط الذي يمارسه المستوطن الجديد عادة في بداياته أثناء إنتظار التحول إلى إنتاجات أخرى أكثر ثراء تتكيف بشكل افضل مع الظروف المختلفة سواء كانت مادية أو تجارية** "[2]، علما أنها تزرع في الهضاب العليا (سطيف) حيث الجو المعتدل، والتكوين الجيولوجي الملائم.

مما سبق يمكن أن نميز تذبذب في الإنتاج والأسعار على مدار سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية بالريف القسنطيني و تفصيل ذلك مايلي:

1.2. الفترة الأولى: إنخفاض في الإنتاج و الأسعار (1931-1933م)

1.1.2. الحبوب (القمح الصلب والشعير)

قدر إنتاج الحبوب بمختلف أنواعها (القمح الصلب، القمح اللين، الشعير، الشوفان، الذرة) بمقاطعة قسنطينة ب 5,368,172 قنطار سنة 1930م، فالقمح الصلب يحتل مكانة مرموقة من بين المنتجات الفلاحية حيث يحتل المرتبة الثانية من حيث كمية إنتاج الحبوب بعد الشعير بإنتاج يقدر ب 2,601,809 قنطار، منها 1,818,328قنطار للأهالي المسلمين و783,481 قنطار للأوربيين، على مساحة

---

[1]-يرتكز أنتاج الأهالي المسلمين من الحبوب حول القمح الصلب و الشعير حيث تعتبر من الحبوب الشتوية و أنها تحظى بالطلب في الأسواق الداخلية والخارجية، أما المستوطنون الأوربيون فيرتكز إنتاجهم من الحبوب الشتوية حول القمح اللين و الخرطال. للمزيد ينظر: حليمي عبد القادر علي، **جغرافية الجزائر طبيعية-بشرية-اقتصادية**، ط2، مطبعة الإنشاء، دمشق،1968م، ص ص181-182.

[2] - René Lespes, ***Pour Comprendre l'Algérie***, imp. Victor heintz41 et 43, rue Mogador, alger,1937, p53.

إجمالية تقدر ب 786,938 هكتار منها 659,729 هكتار أراضي خاصة بالأهالي المسلمين و127,209 هكتار للأوربيين[1]، غير ان أهم ما ميز القمح هو أن أسعاره تصمد بشكل أفضل، ويرتكز إنتاجه في مقاطعة قسنطينة حيث الشروط الجيولوجية وملائمة المناخ، كما يلعب دروا هاما في الاستهلاك المحلي ويعطي عجينا غذائيا ممتاز وهو مطلوب في الأسواق الدولية.

أما الشعير تعتبر مناطقه مهمة و بشكل خاص في مقاطعة قسنطينة حيث يتجاوز مداها بشكل عام ما تم تخصيصه له بالكامل في المقاطعتين الآخرتين (الجزائر وهران) حيث يزرع بكثافة في دائرة قسنطينة، باتنة وسطيف، وعلى مساحة تقارب 600,000هكتار سنة 1933م[2]، ويمثل الشعير في الواقع ما يقارب من حوالي54 % من إنتاج الجبوب بمقاطعة قسنطينة سنة 1930م، حيث يزرعه الأهالي بشكل أساسي، تحول إلى منتج تصديري منذ 1929م، أين يتم شحن حوالي 15 % منه إلى فرنسا من مجمل الإنتاج الوطني المقدر ب 3.8 مليون قنطار و الباقي يصدر إلى دول أجنبية أخرى حيث يستعمل في صناعة البيرة و يصلح كعلف للحيوانات [3] ، كما يعتبر غذاء رئيسي للأهالي وللماشية إلى حد كبير[4] . حيث بلغ الإنتاج الكلي بمقاطعة قسنطينة سنة 1930م 2,766,363 قنطار منها 2,355,674 قنطار للأهالي المسلمين و410,689 قنطار للأوربيين، على مساحة إجمالية مقدرة ب 752,686 هكتار منها 681,374 هكتار للأهالي المسلمين و71,312 هكتار للأوربيين[5].

---

[1] - Johan Hendrik Meulemam, ***le constantinois entre les deux guerres mondiales* : l'évolution économique et sociale de la population rurale**, Office des Publications Universitaires, Alger, 1991, p 60.

[2] -Ducellier (l), "la production de l'orge en Algérie", **bulletin de la société de géographie d'Alger et de l'Afrique du nord**, 38 Emme année, numéro 135, volume 34, imprimerie Minerva 5 rue Clauzel, Alger, 1933, p 469.

[3] - عبد الرحمان رزاقي، **تجارة الجزائر الخارجية صادرات الجزائر فيما بين الحربين**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976، ص 103.

[4] - Ducellier (l), ***la production de l'orge en Algérie***, op.cit, p 467.

[5] -- Johan Hendrik Meulemam, ***le constantinois entre ...,*** op.cit, p 61.

الجدول (1) - إنتاج الحبوب (القمح الصلب والشعير) للأهالي المسلمين بالريف القسنطيني ما بين 1929-1933م.

	القمح الصلب				الشعير			
السنوات	المساحة (الهكتار)	الإنتاج (القنطار)	عائدات الهكتار (القنطار)	السعر (الفرنك)	المساحة (الهكتار)	الإنتاج (القنطار)	عائدات الهكتار (القنطار)	السعر (الفرنك)
1929م	617,207	2,661,158	4,31	130	660,922	3,157,849	4,78	60
1930م	659,729	1,818,328	2,76	160	681,374	2,355,674	3,46	70
1931م	590,276	1,860,243	3,15	150	616,294	2,319,706	3,76	64
1932م	533,904	1,901,455	3,56	103	636,033	2,813,090	4,42	60
1933م	589,424	2,429,775	4,12	120	716,982	3,627,425	5,06	50

*-Johan Hendrik Meulemam**, le constantinois entre …**, op.cit, p 61.*
*- Mostefa Haddad**, l'émergence de l'Algérie moderne**, op.cit, pp 604-605.*

وبمقارنة الأرقام في المرحلة الأولى 1931-1933م مع السنتين السابقتين يسمح لنا بإستنتاج مجموعة من الملاحظات:

- إنخفاض الأراضي المستغلة لإنتاج القمح الصلب و الشعير، حيث إنخفضت أراضي القمح ب 69,453 هكتار بنسبة 10,52% سنة 1931م، وإنخفضت ب 125,825هكتار بنسبة 19,07% سنة 1932م، وأراضي الشعير ب 65,080 هكتار أي بحوالي 09,55 % سنة 1931م و ب 45,341 هكتار بنسبة 6.65% عام 1932م.

- إنخفاض في إنتاج، فإنخفض إنتاج القمح الصلب مقارنة بسنة 1929م ب 842,83 قنطار بمعدل 31,67% سنة 1930م، و800,915قنطار بنسبة 30,09%سنة 1931م، و759,703 قنطار 28,54% سنة 1932م، و231,383قنطار بنسبة 08,69%سنة 1933م مقارنة بسنة 1929م،و الشعير إنخفض إنتاجه ب 802,175 قنطار سنة 1930 بنسبة 25,40% و 838,143 قنطار سنة 1931م بنسبة 26,54% و 344,759 قنطار سنة 1932 بنسبة 10,91% ليرتفع سنة 1933م بتحسن الأحوال الجوية بإنتاج يفوق إنتاج سنة 1929م ب 469,576 قنطار بنسبة +14,87% ، وبذلك سجلت ثلاث سنوات متتالية سببت حالة عجز شديد سوف ينعكس بالسلب على الأهلي المسلم و ماشيته.

-إنخفاض في عائدات الهكتار من القمح الصلب والشعير، بعد أن كان الهكتار الواحد من القمح الصلب ينتج 4,31 قنطار صار ينتج 3,15 قنطار سنة 1931م، والشعير انخفض من 4,77 قنطار في عام

1929م صار ينتج 3,76 قنطار في سنة 1931م وبالتالي سوف ينعكس بالسلب على سعر وقيمة القمح الصلب والشعير.

- إنخفاض سعر بيع القنطار من القمح الصلب والشعير، إنخفضت قيمة القمح الصلب ب نسبة 30,35% سنة 1930م و19,34% سنة 1931و 65,61% سنة 1932 و15,71% سنة 1933م على الرغم من تحسن الإنتاج ومردود الهكتار إلا أن سعر البيع بقي منخفضا مقارنة بسنة 1929م، والشعير من12,99% سنة 1930م، و21,64% سنة 1931م، ليتحسن نوع ما في سنة 1932م ليصل الى 10,91%، وعلى الرغم من تحسن الإنتاج ومردودية الهكتار سنة 1933م مقارنة بسنة 1929م، إلا أن القيمة بقيت أقل من قيمة سنة 1929م بنسبة 4.27.% .

لقد تسببت أزمة المناخ في ارتفاع القيود الغذائية وأدت إلى إختفاء الدخل الإضافي المرتبط بتسويق الفائض والحاجة إلى الشراء مما يعني مديونية أولئك الذين لديهم إحتياطات مالية ضعيفة، وقد أثرت هذه الأزمة على بلديات قسنطينة باتنة وسطيف على اعتبار أنها تمثل نصف المساحات المخصصة لإنتاج القمح الصلب و الشعير[1]، و تؤدي أيضا إلى إنخفاض القوة الشرائية لدي أغلب الأهالي الجزائريين[2]، وأن إنتاج الأهالي من الحبوب مهم جدا بالنسبة إلى مقاطعة قسنطينة ككل، والمعاملات المتعلقة أساسا بالقمح.

2.1.2. تربية المواشي

يمارس الأهالي الجزائريين تربية الحيوانات بشكل خاص، فمن أصل ما يقرب من 10 ملايين رأس في الجزائر المستعمرة لا يمتلك الأوربيين إلا 630,000 رأس من بينها 51,000 رأس خنزير بنسبة 6,3% من مجموع الرؤوس، ومن الواضح أن توزيع قطيع المواشي تمليه الظروف المناخية (أكثر رطوبة) والموارد الغذائية (توفر المراعي بكثرة، ملائمة التل)، بينما تتكيف الأغنام والماعز مع الغطاء النباتي الفقير في السهوب وهو موطنها الرئيسي وهذا ما يجعل مقاطعة قسنطينة تحتل المرتبة الأولى في تربية المواشي بنسبة 37% [3].

[1] - Jean-Marie Peretti, ***la crise mondiale et le monde rural traditionnel***, op.cit, p 56

[2] - Mostefa Haddad, ***l'émergence de l'Algérie moderne,*** *op.cit*, pp 604-605.

[3] - René Lespes, ***Pour Comprendre l'Algérie,*** op.cit, pp 91-92.

جدول (2) – تطور تربية الأغنام بالنسبة للأهالي المسلمين بمقاطعة قسنطينة ما بين 1930–1933م.

السنوات	عدد رؤوس الأغنام	متوسط سعر الرأس (الفرنك)	القيمة (الفرنك)
1929م	1,566,420	/	/
1930م	1,677,071	160	268,331,400
1931م	1,230,614	140	172,286,000
1932م	1,393,171	140	195,044,000
1933م	1,558,574	140	218,200,000

*-Johan Hendrik Meulemam**, le constantinois entre …**, Op.cit, p 61.*
*- Mostefa Haddad**, l'émergence de l'Algérie moderne**, op.cit, pp 604-605.*

من خلال الجدول الموضح أعلاه يتضح لنا أن عامي1931و1932م كانا عامين دراماتيكيين بالنسبة لتربية الأغنام، حيث أنه تم التضحية بثلث الماشية على الأقل وقضت عليها آفة الموت الكبرى (شتاء قارص وجفاف وقحط ونقص في أغذية الأنعام)[1]، والبقية الباقية كانت في حالة يرثى لها [2]بسبب الأوبئة المتتالية والبؤس الفيزيولوجي ونقص رعاية القطعان والعقبات التجارية مثل زيادة عدد الوسطاء وصعوبات النقل[3]، فإنخفضت قطعان الأغنام ب 446,457 رأس بنسبة تقدر ب 26,62% سنة 1931م، و283,900 رأس بنسبة 16,92% سنة 1932م، حيث أدى هذا إلى إنخفاض حاد في الأسعار وفي القيمة ووصلت إلى الحد الأدنى لها في عامي1931م و1932م، فالأغنام إنخفض سعرها من 160 فرنك للرأس سنة 1930م إلى 140 فرنك للرأس سنتي 1931 و 1932م، وإنخفضت القيمة بين عامي 1930و1931م ب 96,045,400 فرنك أي بنسبة 35,79% و ب 27,31% سنة 1932م و 18,68% سنة 1933م، وعلى الرغم من إرتفاع

[1] - شارل روبير اجرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة : من انتفاضة 1871الى اندلاع حرب التحرير1954**، الجزء الثاني، تر : محمد حمداوي وإبراهيم صحراوي، شركة دار الأمة للطباعة والنشر التوزيع، الجزائر، 2013، ص 662.

[2]- Capitaine Léon Lehuraux, "le problème de l'élevage ovin en Algérie et la coopération", **bulletin de la société de géographie d'Alger et de l'Afrique du nord** 38 Emme année, 2 Emme trimestre 1933, numéro 133-136, p 159.

[3]-**bulletin de la société de géographie d'Alger et de l'Afrique du nord**, "autour du problème du mouton en Afrique du nord", 37 Emme année, 2 Emme trimestre 1932, numéro 130, p 285.

عدد الأغنام سنة 1933م إلا ان أسعارها بقيت منخفضة مقارنة ب سنة 1930م، وبذلك فإنها لن تعوض خسائر العامين السابقين.

أهم ما ميز المرحلة الأولى هو في إنخفاض الإنتاج ومردود الهكتار إضافة الى انخفاض السعر و القيمة (القمح الصلب والشعير)؛ بسبب تأثيرات الأحوال الجوية وبوادر الأزمة الاقتصادية العالمية بالريف القسنطيني.

2.2. الفترة الثانية: إرتفاع في الإنتاج وإنخفاض في الأسعار(1934-1935م)

1.2.2. الحبوب (القمح الصلب والشعير)

الجدول (03) - إنتاج الحبوب (القمح الصلب والشعير) للأهالي المسلمين بالريف القسنطيني ما بين 1933-1935م.

	القمح الصلب				الشعير			
السنوات	المساحة (الهكتار)	الإنتاج (القنطار)	عائدات الهكتار (القنطار)	السعر (الفرنك)	المساحة (الهكتار)	الإنتاج (القنطار)	عائدات الهكتار (القنطار)	السعر (الفرنك)
1933م	589,424	2,429,775	4,12	120	716,982	3,627,425	5,06	50
1934م	546,441	2,728,227	4,99	100	592,246	4,098246	6,92	45
1935م	563,490	2,562,426	4,55	80	593,998	3,764,882	6,34	40

-GGA, Annuaire statistique de l'algerie1934, op.cit, p 300-302.
-Johan Hendrik Meuleman, le constantinois…, op.cit, p 60-61.

ما يلاحظ من خلال الجدول أن:

- إنتاج القمح الصلب والشعير شهد ارتفاع محسوس وهذا راجع الى تحسن الأحوال الجوية[1]، فالقمح الصلب إرتفع بمقدار 298,452 قنطار بنسبة 12,28% سنة 1934م، وإرتفع الإنتاج أيضا في سنة 1935م بمقدار 132,651 قنطار 5,45% مقارنة بسنة 1933م، هذه الزيادة التي كان من الممكن لها أن تحد من أزمة نقص التغذية الذي عانى منها الريف القسنطيني طيلة الثلاث سنوات السابقة.

- أن المساحات المخصصة لإنتاج حبوب القمح الصلب والشعير شهدت إنخفاضا، فالقمح الصلب إنخفضت مساحته سنة 1934م بمقدار42,938 هكتار أي بنسبة 7,29%مقارنة بالسنة السابقة وبمقدار 25,934 هكتار أي بنسبة 04,39%، أما الشعير فإنخفضت مساحته سنة 1934م بمقدار 124,736هكتار أي بنسبة 17,39% مقارنة بالسنة السابقة وبمقدار 122,984هكتار سنة 1935م

[1] - GGA, ***expose de la situation de l'Algérie 1934***, op.cit., p 521.

وبنسبة 17,15%، وهذا راجع الى تقلص عدد الملاك الصغار وتحول بعضهم إلى إنتاج بعض المنتجات منها الحوامض والبواكر.

- مردود الهكتار من القمح الصلب والشعير شهد أيضا ارتفاع فبعد أن كان مردود القمح الصلب في سنة 1933م 4,12 قنطار صار في سنة 1934م 4,99 قنطار وهو الرقم القياسي لمردود الهكتار من القمح الصلب بالنسبة للأهالي المسلمين خلال فترة ما بين الحربين باستثناء سنة 1923م الذي كان 5,43 قنطار، والشعير وصل6,92 قنطار للهكتار.

- إستمرار انخفاض سعر القنطار من القمح الصلب والشعير، مما أثر بصورة سلبية على القيمة الإجمالية للقمح الصلب والشعير، فإنخفض سعر القنطار من القمح الصلب والشعير إلى أدنى مستوى له خلال فترة ما بين الحربين، وبذلك فإنه على الرغم من إرتفاع الإنتاج إلا أنه لا يسمح بتخفيض الديون وإعادة تكوين الإحتياطات المالية مما يؤدي إلى تدهور القوة الشرائية.

-قيمة القمح الصلب والشعير شهدت هي الأخرى انخفاض على الرغم من أن الإنتاج كان وفيرا ومردود الهكتار من القمح الصلب والشعير أيضا شهد إرتفاعا إلا أن سعر وقيمة القمح الصلب والشعير شهدت إنخفاضا حادا.

2.2.2. تربية المواشي

الجدول (04) -تطور عدد رؤوس ومتوسط السعر وقيمة الأغنام للأهالي المسلمين بمقاطعة قسنطينة ما بين 1933-1935م.

السنوات	عدد رؤوس الأغنام	متوسط سعر الرأس (الفرنك)	القيمة (الفرنك)
1933م	1,558,574	140	218,200,000
1934م	1,802,749	110	198,302,390
1935م	1,882,294	80	150,583,520

-GGA, Annuaire statistique de l'algerie1934, op.cit, p 368.
-Johan Hendrik Meuleman, le constantinois entre ..., op.cit, p 92
-Mostefa Haddad, l'émergence de l'Algérie moderne, op.cit, p 517.

ما يلاحظ من خلال الجدول أن:

- عدد رؤوس الأغنام شهدت إرتفاع محسوس يقدر ب 244,175 رأس بنسبة مئوية تقدر ب 13,54% في سنة 1934م، وفي سنة 1935م إرتفع العدد مجددا ب 323,720 رأس بنسبة تقدر ب 17,19% وهذا

راجع إلى وفرة المراعي مما سبب حالة صحية مثالية للأغنام نتيجة لتحسن الظروف الجوية و التساقط [1].

-ان متوسط سعر الرأس من الغنم إستمر في الإنخفاض ووصل إلى مستوى قياسي لم تشهده تربية الأغنام بمقاطعة قسنطينة إلا في سنة 1921م، حيث وصل الانخفاض إلى 30فرنك سنة 1934م مقارنة بالسنة السابقة، وانخفض ب 60 فرنك سنة 1935م مقارنة بسنة 1933م بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية.

إن تربية المواشي لقت نفس الصعوبات التي واجهتها زراعة الحبوب حيث شهدت زيادة في الثروة الحيوانية مصحوبة بضعف في الأسعار هذا ما جعل محمد كسوس يقول في كتابه حقيقة الضيق الجزائري:"**... كان لهذا البؤس الوحشي طابع جديد ... إمتد من سنة إلى أخرى، قدم شخصية متناقضة حقا، المحاصيل لم تكن سيئة ولكن بيعها كان سيء، كنا نسبح في غزارة وكنا نموت في بؤس ...كان للمضاربين والمرابين قلوبا مرحة في نوبة مفاجئة من الابتهاج، حيث سمحت الإدارة بحدوث ذلك... "**[2].

إن ما ميز المرحلة الثانية من الأزمة هو إرتفاع في محاصيل الحبوب وفي رؤوس الأغنام إلا انه صاحب هذا الإرتفاع إنخفاض في الأسعار مما أدى بالأهالي المسلمين إلى التخلي على أراضيهم وقطعانهم والتوجه نحو المدينة بحثا عن العمل بسبب عدم قدرتهم على الإستفادة من المساعدات وكذلك ضغط الأعباء الضريبية، وهنالك من تحول إلى إنتاج مزروعات فلاحية أخرى تدر عليه ربحا تغطي العجز والبؤس الذي مر عليه مثل زراعة الحوامض والبواكر.

[1] -GGA, ***expose de la situation de l'Algérie 1935***, pré: m, j Carde, ancienne imprimerie Victor Heintz 41 rue Mogador41, Alger ,1936, pp 624-625.

[2] - Jean-Marie Peretti***, la crise mondiale et le monde rural traditionnel***, op.cit. p 63.

3.2. الفترة الثالثة: إنخفاض في الإنتاج و إرتفاع في الأسعار(1936-1938م)

1.3.2. الحبوب (القمح الصلب والشعير)

الجدول (05) - تطور إنتاج الحبوب (القمح الصلب والشعير) للأهالي المسلمين بالريف القسنطيني ما بين 1935-1938م.

	القمح الصلب				الشعير			
السنوات	المساحة (الهكتار)	الإنتاج (القنطار)	عائدات الهكتار (القنطار)	السعر (الفرنك)	المساحة (الهكتار)	الإنتاج (القنطار)	عائدات الهكتار (القنطار)	السعر (الفرنك)
1935م	563,490	2,562,426	4,55	80	593,998	3,764,882	6,34	40
1936م	574,019	1,682,381	2,93	80	580,558	1,887,136	3,25	50
1937م	560,948	2,192,072	3,91	169	511,341	2,371,797	4,53	120
1938م	548,634	2,054,087	3,74	201	491,522	2,044,897	4,16	140

-GGA, Annuaire statistique de l'algerie1937, imprimerie Minerva rue Clausel, Alger, 1938.p326.
-Johan Hendrik Meuleman, le constantinois …, op.cit, p 61-62.
- Mostefa Haddad, l'émergence de l'Algérie moderne, op.cit, p 604.

ما نلاحظه من خلال الجدول أعلاه أن :

- محاصيل القمح الصلب والشعير شهدت إنخفاضا مقارنة بالمرحلة السابقة، فإنتاج القمح الصلب إنخفض إلى رقم غير مسبوق أثناء فترة الأزمة الاقتصادية، وإنخفض الإنتاج مقارنة السنة السابقة بمقدار 877,045 قنطار أي نسبة تقدر ب 34,22%، ثم يعاود الارتفاع بعد ذلك ب أكثر من نصف مليون قنطار ثم ينخفض بعد ذلك في سنة 1938 ب 138الف قنطار، والشعير أيضا شهد تذبذب انخفض في سنة 1936م الى النصف من إنتاج 1935م ثم انخفض بعد ذلك و يعود سبب انخفاض الإنتاج سنتي 1937-1938م، يبدو إن الأحوال الجوية عملت عملها و إنعكست بالسلب على إنتاج الحبوب و على الفلاح الأهلي الجزائري و زادت من تعاسته.

-المساحة الإجمالية لإنتاج القمح الصلب شهدت إستقرار، أما حجم أراضي الشعير إنخفضت إلى أكثر من 100ألف هكتار مقارنة بين سنة 1935م و1938م.

-مردود الهكتار من القمح الصلب والشعير هو أيضا شهدتا إنخفاضا سنة 1936م مقارنة بالسنوات السابقة ليعاود الارتفاع بعد ذلك.

-الشيء الإيجابي في هذه المرحلة هو الإرتفاع في الأسعار بالنسبة للقمح الصلب وصل 169فرنك للقنطار سنة1937م، و201 فرنك للقنطار سنة 1938م، والشعير واصل الإرتفاع أيضا و وصل الى ضعف ما كان في سنة 1930م بل وصل به الأمر إلى أن وصل إلى مستوى 1928م 160فرنك للقنطار، وهو أعلى سعر وصل إليه الشعير من حيث سعر القنطار خلال فترة ما بين الحربين بإستثناء سنة 1939م.

منذ عام 1936م بدأت تداعيات الأزمة العالمية في التلاشي تزامن ذلك بإرتفاع أسعار المنتجات الزراعية (القمح الصلب، الشعير)، ويعزى هذا الإرتفاع إلى تطور السوق العالمية، و إصدار سلطات الإحتلال قانون 15 أوت 1936م الذي أعاد تنظيم سوق القمح ووضع تجارته في أيدي التعاونيات الأهلية للإحتياط، مع تحديد ضريبة على القمح الصلب من أجل ضمان التنظيم والتخزين بهدف البيع المتقطع من قبل الجهات المشترية.

2.3.2. تربية المواشي

الجدول (06) -تطور عدد رؤوس ومتوسط السعر وقيمة الأغنام للأهالي المسلمين بمقاطعة قسنطينة ما بين 1935-1938م.

السنوات	عدد رؤوس الأغنام	متوسط سعر الرأس (الفرنك)	القيمة (الفرنك)
1935م	1,882,294	80	150,583,520
1936م	2,174,578	130	282,695,140
1937م	1,918,403	140	268,576,420
1938م	1,739,838	160	278,374,080

-GGA, Annuaire statistique de l'Algerie1937, op.cit, p 384.
-Johan Hendrik Meuleman, le constantinois ..., op.cit, p 92
- Mostefa Haddad, l'émergence de l'Algérie moderne, op.cit, p 517.

من خلال المعطيات الموضحة في الجدول يتضح:

-ارتفاع في عدد الأغنام سنة 1936م مقارنة ب 1935م بما يقارب 293ألف رأس و هو ما يعادل 13,44%، لينخفض بعد ذلك ويعود إلى ما كان عليه فيما بين 1934-1935م.

-ارتفاع في متوسط سعر الرأس من الغنم ليكون في مستويات سنوات ما قبل الأزمة.

ما يلاحظ من خلال هذه المرحلة الثالثة و الأخيرة هو تلاشي عواقب الأزمة العالمية في أسعار الحبوب و الأغنام لتعود الأسعار إلى ما كانت عليه قبل الأزمة، وان كان الأهلي المسلم في الريف القسنطيني لن يستفيد كثيرا من هذا الإرتفاع في الأسعار، لأنه ليس منتجا فقط بل هو أيضا مستهلك، فمستوى السعر المرتفع يثريه عندما يتجاوز الإنتاج إحتياجاته الخاصة، ولكن ما رأيناه هو إنخفاض في الإنتاج مع إنخفاض في مردود الهكتار و بذلك كانت أعوام 1936و1937و1938م من الأعوام السيئة من حيث المحاصيل، وإن كانت شهدت إرتفاع أسعار الحبوب و عدد الأغنام مع ارتفاع في سعرها.

3-تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على المجتمع الريفي القسنطيني

كانت للأزمة الإقتصادية العالمية 1929م تداعيات ساهمت في إحداث تحولات هامة في المجتمع الريفي القسنطيني ومن أبرز هذه التحولات نذكر:

1.3. تدني المستوى المعيشي

لدراسة تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على المستوى المعيشي للأهالي المسلمين في الريف القسنطيني لابد من التعرف على تطور الأسعار والأجور حتى نتمكن من مقارنتها وبالتالي سوف نحصل على فكرة عن تطور الدخل الحقيقي، ثم بعد ذلك سوف نقدم مؤشرات أخرى تتعلق بمستوى المعيشة، وضمن هذا الإطار سوف نتطرق الى تطور العبء الضريبي المفروض على سكان الريف القسنطيني.

1.1.3. إنخفاض في الأسعار

بعد أن قمنا سابقا في هذا العمل بإعطاء صورة واضحة عن تطور أسعار بعض المنتجات (القمح الصلب، الشعير والأغنام) تبين لنا أن الأسعار شهدت إنخفاضا رهيبا منذ بدأ الأزمة العالمية بالريف القسنطيني 1931م، علاوة على ذلك أن السعر مرتبط أيضا بمكان المنطقة خاصة إذا كان التسوق إليها صعبا، ونقصد هنا المناطق الداخلية البعيدة عن الموانئ، أين كانت الأسعار تنخفض من 10-20 فرنك للقنطار أقل من سعرها في قسنطينة، ويجب الأخذ في الإعتبار تكاليف النقل والضريبة وجودة الإنتاج، ويذكر **(Johan Hendrik Meuleman) يوهان هندريك موملان** من خلال تقرير إداري صادر من لجنة التحقيق في أحداث قسنطينة في 07 سبتمبر1934م:" **بينما كان الحد الأدنى لسعر القمح الصلب ثابتا عند 104 فرنك للقنطار حيث كان من الضروري خصم من 4-6 فرنك سعر النقل إلى متجر المشترين و خصم ضريبة الإنتاج 03 فرنك للقنطار، تخفيضات للشوائب أو الأمراض والوزن الأقل في الهيكتولتر والتي قد تصل إلى القمح الصلب الخاص بالأهالي المسلمين إلى 15 فرنك للقنطار"** [1] ، و بالتالي فإن سعر القنطار من القمح الصلب للأهالي المسلمين في سنة 1934م كان حدود 80 فرنكا للقنطار.

يذكر (**Augustine Berque**) **أوجستن بيرك** في كتابه (**fellah algérien**)الفلاح الجزائري أنه حدث خلل مفاجئ في التوازن بين قيمة المنتجات الفلاحية للأهالي الجزائريين لعدة سنوات وقد أعط صورة واضحة عن أسعار المنتجات من خلال المقايضة خلال سنة 1939م أن: **"قنطار من القمح يساوي 01**

[1]- Johan Hendrik Meuleman, le constantinois ..., op.cit, p 192.

خروف يساوي قنطار من التمر يساوي 20 لتر زيت زيتون يساوي قنطارين من العنب أو المشمش يساوي قنطار تين يساوي 300كغ من الفحم يساوي قنطار وثلث القنطار من الشعير"[1].

2.1.3. انخفاض الأجور

أما فيما يخص الأجور فقد ذكر أوجستن بيرك في نفس الكتاب أن الأجر اليومي للعامل الأهلي خلال سنة 1939م في زراعة الحبوب كان في حدود العشر 10/1من سعر القنطار من القمح [2]، بينما يذكر (**Charles Robert Ageron**)**شارل روبير أجرون " أن رواتب العمال الزراعيين الدائمين الذين يمثلون حوالي الخمس من جميع العمال تتراوح 7-12 فرنك في عام 1930م، وإنخفضت نتيجة للأزمة اللإقتصادية في عام 1933م، حيث تراوحت رواتب العمال الموسميين من 6-8 فرنك في عام 1933م"**[3]، ولكن جريدة (**la voix indigènes**)**صوت الأهالي** في عددها الصادر في يوم 22جويلية 1936م ذكرت أن:" **الأجر اليومي للعامل الأهلي يتراوح بين 2,5-3 فرنكات و قد يصل في بعض المناطق الى 6 فرنكات مثل ما هو الحال في بلدية عين مليلة حيث يتقاضى العمال الموسميون من06-08 فرنكات"** [4] ، وفي سبتمبر 1934م كانت الأجور في السهول العليا بالمقاطعة لا تزيد عن04-05 فرنكات في اليوم بالإضافة إلى بعض المزايا العينية، وبالنسبة لعام 1935م تم الإبلاغ أن متوسط الأجر من 04-12 فرنك [5]، ونجد في بعض المناطق أن العمال يعملون لمدة 10 ساعات إلى 12 ساعة مقابل 5-6 فرنكات، إلى أن تدخل الوالي العام وقدم مرسوم يحدد فيه الأجر اليومي للعامل الأهلي من 5-8 فرنكات، ثم أعقب هذا المرسوم مرسوم جمهوري عام 1937م يحدد الأجرة اليومية للعامل الأهلي ب8فرنكات.

ولم يشمل إنخفاض الأجور العمال الزراعيين فقط بل تعداه إلى مختلف القطاعات بمقاطعة قسنطينة، فمثلا عمال قطاع البناء كان السعر اليومي من 08-10 فرنك سنة 1930م ببلدية خنشلة المختلطة، بينما كان عمال البناء الأوربيين يتقاضون ما بين 50-60 فرنك في اليوم، كما كان العمال

---

[1]-Berque(A), **Fellah Algerien1944**, Imprimerie Officielle 7 et 9, rue Troiller, Alger,1944, pp 11-12.

[2]-ibid. p 11.

[3]-Charles Robert Ageron, Fiscalité Française..., op.cit. p 360.

[4]- جمال بشير بولعبايز، **السياسة الفرنسية في شرق الجزائر 1900-1939و أثرها على السكان**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف حسن محمد صبحي، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، مصر، 1993، ص 133.

[5]- Johan Hendrik Meuleman, Le Constantinois ..., op.cit. p 298.

العاطلين عن العمل في المخيمات الخيرية تتراوح أجورهم في حدود 12 فرنك في بلدية خنشلة المختلطة، وفي نهاية 1936م لم يكن الأجر يتجاوز 15 فرنك للمشرفين والبنائين و10 فرنك لعمال المناجم و08 فرنك للبحارين، وفي نوفمبر 1938م حدد الحاكم العام الرواتب، حيث تم تخصيص 16 فرنك للمشرفيين والبنائين وعمال المناجم، و12 فرنك للبحارة، وكنموذج عن إنخفاض الأجور بالنسبة للأهالي مقارنة بالأعمال التي توكل إليهم نذكر أجور العمال الأهالي بلدية عين القصر المختلطة لسنة 1937م:

-يحصل 200 عامل زراعي و 100 عامل يومي في تهيئة الطرقات و 20 عامل غابات على أجرة سنوية تقدر ب 1800 فرنك لكل عامل أي 05 فرنك في اليوم.

-يحصل 20 عامل بناء على أجرة سنوية تقدر ب 1200 فرنك مع متوسط عمل سنوي يقدر ب 100 يوم على 12 فرنك في اليوم.

-1500خماس يتقاضون على أجرة شهرية تقدر ب 100 فرنك أي ما بين 3-4 فرنك في اليوم، و200 راعي يحصلون على أجرة سنوية تقدر ب 1000 فرنك أي ما بين 2.5-3 فرنك في اليوم[1].

لقد كان هنالك عدم المساوات في الأجور بين الأهلي المسلم والأوربي على الرغم من الجهد المبذول مما جعل النائب في المجالس المالية الدكتور إبن جلول في جلسة 18 أكتوبر 1935م يعبر عن إحتجاجه على هذه المعاملة وإعتبرها إهانة للمسلمين وتحريض على توليد البغض والحقد في نفوسهم، وضرب مثالا هو أن الأهلي يتقاضى أجرا يوميا يقدر ب 6,5 فرنكا بينما الأوربي يتقاضى 15 فرنكا رغم التشابه في الكفاءات[2].

بناءا على ذلك فإن العمال الأهالي يقومون بتأدية أعمال شاقة سواء في مزارع المستوطنين أو المشاريع الاقتصادية المختلفة إلا أن أجورهم منخفضة لا تغطي في أغلب الأحيان إحتياجات أفراد العائلة، كما أنه هنالك عمال يمارسون أعمالهم بمعدل 100 يوم في السنة و هذا ما يجعلهم عرضة للبطالة في باقي أيام السنة.

و بذلك فإن تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية و السياسة الإستعمارية أثرت بشكل كبير و سلبي على الأجور مما أدى إلى تدهور الوضع المعيشي للأهالي.

---

[1]- قليل مليكة، **هجرة الجزائريين من الأوراس الى فرنسا (1900-1939)**، إشراف لمياء بوقريوة، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009/2008م، ص 126.

[2]- جمال بشير بولعبايز، السياسة الفرنسية في شرق الجزائر 1900-1939و أثرها على السكان، مرجع سابق، ص 133.

3.1.3. زيادة التكاليف الاجتماعية

أحدثت الأزمة الاقتصادية العالمية ما يسمى بأزمة الغذاء حيث تشير بعض التقارير أن سكان بلدية شاتودون دو روميل المختلطة تخلوا عن أكل منتجات الشعير والقمح وتوجهوا إلى أكل المزيد من اللحوم، وكان لا يزال مترددا في إستهلاك المواد الغذائية الأوربية، ومع ذلك لم يشتري إلا الضروريات لأن تكاليف السفر وزيارة الأطباء وشراء الأدوية وبعض الإجراءات القانونية أظهرت زيادة ملحوظة في ميزانية الأسرة[1] .

لقد كان المستوى المادي لمعيشة السكان الأهالي منخفضا بصورة عامة، بسبب تأثيرات الأزمة الاقتصادية والظروف المناخية ونتيجة للسياسة الاستعمارية القائمة على تفقير الأهالي وتجويعهم على الرغم من إنشاء ما يسمى بمخيمات المساعدات.

4.1.3. ثقل العبء الضريبي

لقد كان لإنخفاض الإنتاج والأسعار أثر كبير على الأهالي المسلمين بالريف القسنطيني مما أدى بهم إلى العجز عن الإلتزام بالواجبات الضريبية.

1.4.1.3. الضرائب المباشرة

الجدول (07) - مجموع الضرائب المباشرة للأهالي المسلمين بمقاطعة قسنطينة ما بين ما بين 1924-1933م.

السنوات	ضريبة الأراضي (الفرنك)	ضريبة على أرباح التشغيل الزراعي (الفرنك)	الضرائب البلدية (الفرنك)	ضريبة الماشية (الفرنك)	المجموع (الفرنك)
1924م	5,183,586	4,699,854	10,493,190	795,244	21,538,332
1930م	12,356,586	11,354,663	26,403,463	3,234,832	54,335,532
1931م	12,889,073	10,325,109	26,638,067	2,762,641	53,594,291
1932م	15,576,041	10,917,210	26,470,388	2,565,450	56,382,192
1933م	16,783,202	11,052,706	26,739,624	1,297,284	56,699,069

- Johan Hendrik Meuleman, Le Constantinois ..., op.cit. p202.

من خلال الجدول التالي يتضح لنا ارتفاع الإيرادات الضريبية وخلال فترة الأزمة الاقتصادية شهدت ركود مع ملاحظة زيادة في الضرائب التي يدفعها الأهالي المسلمين بمقاطعة قسنطينة فبعد أن كانت 21,538,332 فرنك في سنة 1924م إرتفعت إلى 65,699,069 فرنك في سنة 1933م، أي زيادة تقدر ب 35,160,737 فرنك و بنسبة 163%.

وبالمقارنة بين الزيادة السكانية للأهالي المسلمين بمقاطعة قسنطينة نجد أنه في سنة 1926م 2,077,781 أهلي مسلم، فإن حاصل الضرائب للفرد المسلم هو 11,8 فرنك، وفي عام 1931م إرتفعت

[1]- Johan Hendrik Meuleman, Le Constantinois ..., op.cit. p196.

إلى 23 فرنك، ولكن المشكل ليس إنخفاض الضرائب و لكن المشكل هو مشكل الثروة حيث أن ثروة الأهالي أقل من ثروة المستوطنين بحوالي 20 مرة، وأن الضرائب المباشرة تمثل الربع من إجمالي الضرائب المفروضة على الأهالي.

2.4.1.3. الضرائب الغير مباشرة

الجدول (08) -تطور الضرائب الغير المباشرة للأهالي المسلمين بمقاطعة قسنطينة ما بين 1927-1934م.

السنوات	حقوق التسجيل	الرسم على الطابع	ضريبة الدخل	الرسم على الأملاك	ضريبة المنتجات الغابية	ضريبة المنتجات الأخرى	المجموع
1928م	40,551,061	10,297,147	3,362,626	8,667,755	13,293,816	64,404	76,236,809
1929م	45,328,558	11,968,864	4,276,485	15,240,699	20,748,501	66,134	97,629,241
1930م	44,459,490	12,471,051	5,550,268	15,800,450	11,810,201	75,683	90,167,143
1931م	27,927,500	8,883,500	3,995,500	19,503,000	3,769,500	386,500	65,465,500
1932م	24,462,000	9,277,000	1,948,000	4,332,500	2,266,500	529,000	42,815,000
1933م	34,029,000	12,344,000	3,277,000	2,983,000	5,814,500	64,000	58,511,500
1934م	31,365,000	11,191,000	3,941,000	3,659,000	8,246,000	121,000	58,523,000
1935م	24,121,000	10,913,000	3,062,000	4,943,000	5,313,000	87,000	48,439,000
1936م	25,751,000	11,233,000	3,436,000	3,224,000	6,802,000	82,000	50,528,000

*-GGA, **Expose de la situation de l'Algérie 1929,** pré : M, PIERRE BORDES, Ancienne imprimerie Victor Heintz 41 rue Mogador41, Alger ,1930., pp 58.*
*-GGA, **Expose de la situation de l'Algérie 1930,** pré : M, J CARDE, ancienne imprimerie Victor Heintz 41 rue Mogador41, Alger ,1931, pp79-80.*
*- GGA, **Expose de la situation de l'Algérie 1931,** pré : M, J CARDE, ancienne imprimerie Victor Heintz 41 rue Mogador41, Alger ,1932, pp81.*
*- GGA, **Expose de la situation de l'Algérie 1932,** pré : M, J CARDE, ancienne imprimerie Victor Heintz 41 rue Mogador41, Alger ,1933, pp 59.*
*- GGA, **Expose de la situation de l'Algérie 1934,** pré : M, J CARDE, Imprimerie Solal, Alger ,1935, pp 214.*
*- GGA, **Expose de la situation de l'Algérie 1936,** pré : M, G, LE BEAU ancienne imprimerie Victor Heintz 41 rue Mogador41, Alger ,1937, p 231.*

يتضح لنا من خلال معطيات الجدول أن:

-مجموع الضرائب الغير مباشرة بمقاطعة قسنطينة شهدت إنخفاض بداية من سنة 1931م بعدما كانت في سنة 1930م أكثر من 90 مليون فرنك، ويعود هذا الإنخفاض إلى تأثيرات الأزمة الاقتصادية على المجتمع الأهلي بالمقاطعة، وليستمر هذا الإنخفاض إلى غاية 1935م.

-الإنخفاض مس مختلف أنواع الضرائب الغير مباشرة فانخفضت ضريبة الدخل بسبب سوء الإنتاج (المحاصيل الزراعية القمح الصلب و الشعير) و انخفضت الضريبة على الأملاك بسبب بيع الأهالي

المسلمين لممتلكاتهم (الأراضي) و انخفضت أيضا ضريبة المنتجات الغابية بسبب انخفاض تربية المواشي بسبب الحجز أو سوء الأحوال الجوية التي شهدتها المقاطعة مما أدى بالأهالي المسلمين إلى بيع أغنامهم والتوجه نحو الاشتغال بالمدن، الهجرة الى فرنسا، التوجه نحو إنتاج منتجات أخرى (إنتاج الحمضيات والبواكير) أو البطالة.

وبالتالي فإن عبء الضرائب الغير مباشرة زاد بشكل أسرع من الضرائب المباشرة حيث أحدثت حالة عدم التوازن بينهما، وهو ما كان في غير مصلحة غالبية الأهالي المسلمين بالمقاطعة، خاصة وأنه في خضم الأزمة الإقتصادية العالمية منحت تدابير الميزانية لعام 1935م إعفاءات ضريبية للمستوطنين الأوربيين، في حين تم زيادة الضرائب على الأهالي وشملت منتجات السكر والشاي، وتم خفض الدعم المقدم لمكاتب الجمعيات الخيرية الإسلامية[1] .

وبذلك خضع الأهالي المسلمين للضرائب بشكل ثقيل وغير متناسب، فكانت الضرائب تغذي الميزانيات العامة التي كانت نفقاتها ذات فائدة للمستوطنين الأوربيين، بينما لم تكن ذا فائدة تذكر للأهالي المسلمين، وأدى إلى عجز الأهالي عن دفع الضرائب، مما أدى بالسلطات الاستعمارية إلى إنشاء صندوق القرض الفلاحي في أفريل 1935م، وفي أكتوبر 1935م تم إنشاء الصندوق الجزائري المشترك للائتمان الزراعي، إلا أن هاتين المؤسستين لم تقرضا الأهالي المسلمين إلا من قدم ضمانات.

وهنا يتضح أن نسبة الضرائب المباشرة زادت بنسبة 40% عندما إنخفضت القوة الشرائية بمقدار الثلث على الأقل مما شكل عبء زائد على أغلب الأهالي .

2.3. مصادرة الملكيات

1.2.3.مصادرة الأراضي

بعد أن كانت ملكية الأوربيين منخفضة ما بين 1918-1930م، ضربت الأزمة الاقتصادية العالمية الأهالي الجزائريين بقوة وكان تأثيرها عليهم كبيرا مقارنة بالأوربيين، فخلال الثلاثينات كان هناك تحرك واسع النطاق لتركيز ملكية الملاك الكبار ونزع ملكية صغار الملاك الأهالي، خاصة الذين كانوا في أغلب الأحيان ضحايا لممارسات المضاربة وخاصة الربا[2]، حيث تدل نتائج تقييمات الأراضي التي أجريت

[1]- Johan Hendrik Meuleman, Le Constantinois ..., op.cit. p201.

[2]- Johan Hendrik Meuleman, "quelques remarques à propos de l'évolution sociale et économique de la population rurale du constantinois entre les deux guerres mondiales", **revue algérienne des sciences juridiques, économiques et politiques**, volume25-n03et 04, Algérie, 1986, pp 607-608.

لأغراض ضريبية على إنخفاض في عدد ملاك الأراضي ومؤشر آخر في البيانات المتعلقة بالمسوحات الجزئية والشاملة لإنشاء سندات ملكية فردية للأراضي نجد الأرقام التالية:

الجدول (09) -التحقيقات الجزئية لمقاطعة قسنطينة:

	المساحة التي صدر لها سند ملكية بعد مسح جزئي (الهكتار)		
الوضعية ما بين	أراضي الملك	أراضي العرش	المجموع
31 ديسمبر 1919م	6,494,1536	221,577,8844	246,552,6111
31 ديسمبر 1938 م	13,747,9135	559,059,3016	619,049,1491
الفرق	7,253,7599	337,481,4172	372,496,6580

- *Johan Hendrik Meuleman, **quelques remarques à propos de l'évolution**..., op.cit, p 608.*

وكان وضع المسوحات العامة منذ تنفيذ قانون 4 أوت 1926م، في مقاطعة قسنطينة بتاريخ 31 سبتمبر 1938م على النحو التالي:

الجدول (10) -المسوحات العامة بمقاطعة قسنطينة بتاريخ 31 سبتمبر 1938م.

المساحة التي صدر لها سند ملكية بعد مسح شامل (الهكتار)		
أراضي الملك	**أراضي العرش**	**المجموع**
-	1337,9085	1907,4430

- *Johan Hendrik Meuleman, **quelques remarques à propos de l'évolution**..., ibid, p 608.*

وبذلك تم فرنسة ما مجموعه 346,073 هكتارا و08 آرا و56 سنتيارا من أراضي الأهالي المسلمين (الملك، العرش).

إذن فالأزمة عجلت في عملية نزع ملكية الفلاحين الفقراء ويبرز هذا التحول من خلال أهمية عمليات البيع والشراء بين الأهالي المسلمين والأوربيين بمقاطعة قسنطينة خلال سنوات 1931-1938م:

الجدول (11) -عمليات البيع و الشراء بين الأهالي المسلمين و الأوربيين بمقاطعة قسنطينة ما بين 1931-1938م.

	من الأوربيين الى الأهالي المسلمين			من الأهالي المسلمين الى الأوربيين		
السنوات	المساحة (الهكتار)	سعر البيع (الفرنك)	سعر البيع الوسطي (ف/ه)	الساحة (الهكتار)	سعر البيع (الفرنك)	سعر البيع الوسطي (ف/ه)
1931م	4,888	9,187,220,05	1,879,50	6,749	11,050,961,60	1,637,46
1932م	2,998	4,882,352,05	1,628,76	11,273	12,563,689,36	1,114,51
1933م	4,135	3,803,929,26	919,96	12,422	12,460,662,08	1,009,15
1934م	4,377	4,685,476,32	1,072,32	12,929	12,460,662,08	985,14
1935م	3,315	2,961,174,00	893,31	6,848	5,349,979,00	781,24
1936م	3,361	2,648,325,71	788,03	7,575	6,375,042,30	841,55
1937م	7,070	7,553,437,00	1,068,35	8,460	10,253,432,99	1,188,36
1938م	8,010	10,568,743,95	1,319,44	6,464	17,979,636,59	1,387,47
المجموع	38,154	46,290,658,34	1,196,20	72,720	88,494,066,00	1,118,11

- Johan Hendrik Meuleman, Le Constantinois ..., op.cit. p289-291.

نلاحظ من خلال الجدول ان عملية البيع أثناء الأزمة شهدت تسارع حيث أن الأوربيين تمكنوا من شراء 72,720 هكتار من أراضي الأهالي المسلمين مقابل 88,494,066,00 فرنك بسعر وسطي قدر ب 1,118,11 فرنك للهكتار وباعوا للأهالي38,154 هكتار مقابل 46,290,658,34 فرنك وبسعر وسطي قدر ب 1,196,20 فرنك للهكتار، ويمثل ما إشتراه الأوربيين من الأهالي الضعف ما إشتراه الأهالي المسلمين من الأوربيين، وأن الأهالي المسلمين إشتروا الأراضي من الأوربيين بشكل عام أغلى مما باعوها لهم لكن دون أن يكون هنالك فرق كبير في السعر، خاصة إذا علمنا أن الأوربيين باعوا للأهالي المسلمين قبل الأزمة أي ما بين 1924م -1930م ما مقداره 82,218 هكتار ب 105,215,097,18 فرنك، بينما باع الأهالي المسلمين للأوربيين 46,645 هكتار ب 52,893,708,39 فرنك، وهذا ما يفسر أن الأزمة الاقتصادية العالمية أدت إلى تعجيل نزع الملكية، خاصة وأن الفلاحين الفقراء واجهوا الأزمة وهم مثقلين بالديون وبما عانوه بين 1919-1928م من أربعة مواسم تقريبا مرضية ومن ثلاث سنوات قحط والمجاعة وهي 1920، 1922، 1924م.

2.2.3. تضاعف عدد الحجوزات القضائية

كان من إنعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية على الريف القسنطيني هو إرتفاع عدد عمليات مصادرة الممتلكات (المحاصيل و الماشية) لأنها تمثل أسرع وسيلة للدائن أو السلطات الضريبية للحصول على الرضا، و كانت مجحفة بشكل كبير بحق الأهالي المسلمين مما جعل جريدة **الإقدام** تقول على لسان **الصادق دندن** في عام 1933م:" **عندما كان هنالك خسارة مليون من القطعان، في بلدية**

القالة المختلطة على وجه الخصوص و بعد العجز عن دفع الضرائب تم مصادرة ماعز المخالفين [1]."

وبذلك شهدت مقاطعة قسنطينة إرتفاع كبير في عدد الحجوزات القضائية، حيث تضاعفت مقارنة بين 1929م -1933م بأربعة مرات ففي سنة 1929م، شهدت 126عملية مصادرة ضد الأهالي المسلمين ليرتفع في سنة 1930م الى 206 عملية مصادرة و 270 عملية مصادرة في سنة 1931م، و 497 في عام 1932م، و 516 في عام 1934م [2].

3.3. تحولات في سوق العمل.

كان من تداعيات الأزمة الاقتصادية على المجتمع الريفي القسنطيني هو حدوث تحولات هامة في سوق العمل إنعكست بالسلب على الأهالي المسلمين سواء كان في الريف أو المدينة، ومن أبرز هذه الانعكاسات بروز ظاهرة البطالة في المجتمع الأهلي المسلم في المدن الجزائرية (عمال البناء وعمال المناجم) أو في فرنسا (العمالة الجزائرية بفرنسا)

[1] - Charles-robert Ageron**, de l'Algérie française à l'Algérie algérienne**, ADIF2000, Algérie, 2010, p 364.

[2] - Charles-robert Ageron**, de l'Algérie française ...**, ibid, p 364

1.3.3. العمالة في مجالي البناء و المناجم

يرتبط العمل في مواقع البناء بالجهود المبذولة من طرف الدولة، ويظهر هذا الجهد في حجم الميزانية الغير العادية[1].

الجدول (12) - حجم الميزانية الغير العادية من الميزانية العامة بالجزائر ما بين 1930-1938م

السنوات	الميزانية العامة (الفرنك)	الميزانية الغير عادية (الفرنك)	المجموع	نسبة الميزانية الغير العادية من الميزانية الإجمالية
1930م	1,021,749,154	981,737,790	2,003,486,944	%49,00
1931م	1,136,970,291	908,017,028	2,044,987,319	%44,40
1932م	1,279,420,174	821,290,165	2,100,710,493	%39,09
1933م	1,242,032,191	557,357,500	1,799,389,691	%30,97
1934م	1,353,218,856	381,800,000	1,735,018,856	%22,00
1935م	1,434,987,943	436,735,000	1,871,722,943	%23,33
1936م	1,426,209,644	375,698,000	1,801,907,644	%20,85
1937م	1,443,846,209	316,156,019	1,760,002,228	%17,96
الفرق بين 1930-1937م	%29,23+	%72,44-	%12,15-	%31,04-

- *Jean Blanchard. **Le problème Algérien réalités et perspectives**, Presses Universitaire de France108, BOULEVARDSAINT-GERMAIN, PARIS-VI, France, 1955, p 68.*

يتضح من خلال الجدول أن: - حجم الميزانية الغير عادية من الميزانية الإجمالية إنخفضت من 49% سنة 1930م إلى 17,96% سنة 1937م، وبالقيمة المطلقة فإن الإنخفاض هو 665,581,771 فرنك الذي يمثل 67,79% من الميزانية الإستثنائية لعام 1930م، ويظهر هذا التباطىء في البرنامج الطموح للأشغال الكبرى التي تم وضعها في عام 1930م وفي ميزانية 1932م، ولاسيما بعد توقف أعمال بناء السكك الحديدية، وبذلك تم تسريح عدد كبير من العمال الأهالي وتوجههم نجو البطالة، ويؤثر هذا الإنخفاض في الميزانية الغير العادية على كامل مقاطعة قسنطينة وخاصة المناطق الداخلية حيث توجد خطوط السكك الحديدية الجديدة والسدود الكبيرة المتوقفة.

أما فيما يخص عمال المناجم فإن الأزمة الاقتصادية العالمية ضربت هذا القطاع منذ شهر جويلية 1930م [2] ، حيث شهدت تراجعا حادا بلغ نسبته بين 30-40% من المنتجات المنجمية الرئيسية

[1] - Jean-Marie Peretti**, la crise mondiale et le monde rural traditionnel,** op.cit. p 58.

[2] - GGA, **expose de la situation de l'Algérie 1930,** op.cit, p 365.

(الحديد و الفوسفاط)، غير أن القيمة الإجمالية للصادرات لهاتين المادتين لم تتجاوز 04% من مجموع الصادرات الجزائرية لعام 1930م، و1,6% في عام 1932م [1]، وسببت الأزمة الاقتصادية العالمية بطالة شديدة مست الأهالي بسبب إنخفاض الإنتاج والأسعار وتوقف العديد من المناجم عن الإنتاج بمقاطعة قسنطينة [2] بصفة خاصة و الجزائر عامة مما أدى الى تسريح عدد كبير من العمال.

الجدول (13) عدد العمال في مناجم مقاطعة قسنطينة و منجم الونزة ما بين 1930-1936م.

السنوات	العدد العمال في مناجم مقاطعة قسنطينة	عدد عمال منجمي الونزة وبوخضرة للحديد
1930م	6934	1668
1931م	2741	284
1932م	1281	342
1933م	1136	353
1934م	1789	921
1935م	2617	1137
1936م	3151	1345

- *Baldacci Aime, L'Algérie et la Société de L'Ouenza, op.cit. p 108.*
- *Johan Hendrik Meuleman, Le Constantinois …, op.cit, p 169.*

[1] - شارل روبير اجرون، مرجع سابق، ص 655.

[2] - ان الإنتاج المنجمي بمقاطعة قسنطينة انخفض من 1,322,613طن عام 1930م الى 277,394 طن سنة 1932م، و انخفض إنتاج و سعر أهم منجم في مقاطعة قسنطينة (الونزة للحديد) من 1,039,955طن سنة 1930م الى 206,914طن سنة 1932م، و انخفض السعر من 110,70 فرنك للطن الواحد من الحديد حسب درجة المعدن التي لها قاعدة 50 % الى 28,22 فرنك للطن الواحد و مما زاد تأثر صادرات الحديد انخفاض الجنيه الإسترليني أثناء الأزمة الاقتصادية و كانت بريطانيا من اهم أسواق تصدير حديد الونزة و كذلك وصول المعادن الروسية من منجم كريفوي روغ (krivoi Rog) الى السوق الألمانية مما شكل أيضا تهديد خطير للمناجم الجزائرية للمزيد ينظر:

- GGA, **expose de la situation de l'Algérie1931,** op.cit. pp 365-366.

- Baldacci Aime, **L'Algérie et la Société de L'Ouenza**, Imprimerie officielle 7 et 9 Rues Trollier, Alger, 1947, p 108.

- Johan Hendrik Meuleman, Le Constantinois …, p 169.

من خلال المعطيات المبينة في الجدول يتضح أن:

-إنخفاض عدد العمال في كافة مناجم مقاطعة قسنطينة (مناجم الحديد، الفوسفاط، الرصاص و الزنك) من 6934 عامل إلى 1136عامل سنة 1933م، وإنخفض العمال في منجمي الونزة وبوخضرة بنسبة 82,97% بين أوت 1930م و جوان 1931م، حيث كان عدد العمال 1668 عامل سنة 1930م لينخفض إلى 284عامل سنة 1931م، ولم يبدأ التجنيد إلا في عام 1934م ببداية زوال تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على الصناعة المنجمية.

2.3.3. عودة العمالة الجزائرية من فرنسا.

كان من تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على فرنسا أن مست مختلف الشرائح العمالية من صناع وتجار وحرفيين وأصحاب مؤسسات وأرباب عمل وأصحاب المشاريع الكبرى، فأدت إلى خلق أزمة بطالة واسعة النطاق على العمال المهاجرين مما أدى الى تسريح عدد كبير من العمال والإستغناء عن خدماتهم خاصة تلك الفئة التي لم تكن تملك مؤهلات فنية، وبذلك كان العمال الجزائريين أول من يطرد[1]، مما أدى إلى عودة عدد كبير منهم من فرنسا و البحث عن مصادر أخرى للإسترزاق في المدن أو الأرياف الجزائرية.

الجدول (14) -عدد الأهالي الجزائريين المهاجرين الى فرنسا و العائدين الى الجزائر و الفرق بينهم.

السنوات	عدد المهاجرين الى فرنسا	عدد العائدين الى الجزائر	الفرق
1930م	40,250	42,227	1,977-
1931م	20,487	32,950	12,463-
1932م	14,950	14,485	465+
1933م	16,684	15,083	1,601+
1934م	12,013	15,354	3,341-
1935م	13,915	12,195	1,720+
1936م	27,200	11,302	15,898+

- *GGA*, ***expose de la situation de l'Algérie 1936***, *op.cit, p 167.*

[1]- كان أغلب العمال الجزائريين المهاجرين من منطقة القبائل وأغلبهم شباب، كانوا يستقرون لمدة 10 - 18 شهر و بالكاد أكثر من أجل كسب المال و إرساله إلى أسرهم لتمكينهم من العيش وعند عودتهم يستقرون مع إمكانية شراء أراضي من الأهالي أنفسهم أو من المستوطنين أيضا. للمزيد ينظر:

-Pierrette Meynier et Gilbert Meynier, "L'immigration algérienne en France : histoire et actualité", in: **Confluences Méditerranée**, Numéro (N° 77), Éditions L'Harmattan, France, 2011, p 221-222.

من خلال المعطيات الموضحة في الجدول يتضح لنا:

-عدد الأهالي الجزائريين المهاجرين إلى فرنسا شهد إنخفاضا حادا قدر ب 19,763 شخص بنسبة تقدر 49,10% مقارنة بين سنة 1930م و1931م بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيراتها على الاقتصاد الفرنسي، كما كان عدد العائدين من فرنسا إلى الجزائر إستمر في الإرتفاع، ففي عام 1931م عاد 32,950 أهلي مقابل هجرة 20,487 حيث إستقر هنا بالجزائر 12,463شخص، وليستمر الإنخفاض إلى غاية سنة 1935م، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى سنّ الحكومة الفرنسية سلسلة قوانين تكبح بموجبها مختلف الهجرات، وتم إعتماد نظام الكوتا داخل المؤسسات وأتخذت التدابير الحمائية للمهن الحرة وأوقفت إصدار تراخيص العمل ولم تعد تجدّد بطاقات التعريف للأجانب، وفي العام 1932م صاغت السلطات قانون التخصيص للأجانب الذي سمح برفض تراخيص الإقامة للمهاجرين وطردهم بشكل عشوائي مع عدم قبول أي طلب إعادة نظر في القرارات إلى غاية سنة 1936م، وبعد الإنتعاش الإقتصادي الذي شهدته فرنسا، وتخفيض ساعات العمل، وإنشاء الجبهة الشعبية نظام العطل المدفوعة، عادت لتظهر الحاجة إلى العمالة الجزائرية وسنت قانون 17 جويلية 1936م، وأصدرت تعليمات بإلغاء مرسوم 04 أوت 1926م الذي كان يفرض قيودا على إلتحاق العمال الجزائريين بفرنسا[1] .

4.3. ارتفاع حدة المظاهرات و المطالب الاجتماعية.

على الصعيد الاجتماعي نتج عن الأزمة الاقتصادية العالمية عدد معين من الإضرابات العمالية والتظاهرات الاحتجاجية مست مختلف القطاعات الاقتصادية (القطاع التجاري، القطاع الزراعي، القطاع الصناعي) بمقاطعة قسنطينة، ويعود سبب انتشار الحركة الإضرابية و التظاهرات الاحتجاجية في أوساط الأهالي الى الدعاية النشطة التي كان يقوم بها الشيوعيون لتعبئة هذه الشريحة ودفعها إلى الإنخراط في الكونفدرالية العامة للشغل وإلى الدعاية المعادية لفرنسا.

الجدول (15) - عدد الإضرابات العمالية بمقاطعة قسنطينة ما بين 1930-1936م.

السنوات	1930م	1931م	1932م	1933م	1934م	1935م	1936م	المجموع
عدد الإضرابات	01	03	00	03	04	16	59	96

- محمود آيت مدور، **الحركة العمالية في الجزائر إبان الحقبة الاستعمارية 1830-1962 بين النضالات الاجتماعية و الكفاح التحرري**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص 141.

[1]- عمار بوحوش، العمال الجزائريون في فرنسا دراسة تحليلية، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2008، ص 136.

يتبين من خلال معطيات الجدول أن عدد الإضرابات في مقاطعة قسنطينة خلال الفترة الممتدة من 1930-1936م بلغت 96 إضرابا، وهو ما يمثل أكثر من 14 إضرابات في السنة الواحدة، ويعتبر هذا العدد جد قليل مقارنة بما أحدثته الأزمة الاقتصادية العالمية من إنعكاسات سلبية بالعمالة الجزائرية.

كانت أغلب مطالب العمال تتمحور حول رفع الأجور وتخفيض ساعات العمل وتحسين ظروف العمل إلا انه لم يتحقق أي منها لمبتغاه، وأكثر من ذلك هو تعرض بعض العمال لإجراءات التسريح أو الإحالة الى العدالة [1] .

تعتبر سنة 1934م السنة التي إرتفع فيها عدد المضربين عن العمل، حيث بلغ عددهم 5313مضرب على مستوى القطر الجزائري، وكان من نصيب مقاطعة قسنطينة هو إضراب 976 عامل مناجم من الأهالي وإضراب 150من العمال الزراعيين من الأهالي بوادي أميزور (بجاية)؛ وهو أول إضراب لعمال القطاع الفلاحي بمقاطعة قسنطينة بسبب تدهور ظروف العمل، إستمر لمدة 10 أيام [2]حيث أن هؤلاء العمال لم يكن لديهم أي اتصال مع العمال الآخرين أو مع النقابات الاتحادية وقد تصدى له المستوطنون.

ولم يكن نضال القطاع الفلاحي مقتصرا على المطالبة بالخبز وبإنشاء المدارس لأولادهم، بل وكذلك ضد النظام القيادي[3] .

وفي سنة 1935م إرتفع عدد الإضرابات العمالية إلى 24 إضرابا على مستوى القطر الجزائري، وفي مقاطعة قسنطينة لوحدها 16إضرابا، حيث أُضرب عن العمل عمال الخرسانة 240 في بجاية و450 في سوق أهراس و 135بسطيف، أما فيما يخص العمال الفلاحيين من الأهالي أُضرب 40 عامل أهلي في بلدية القل و 20عامل فلاحي أهلي ببلدية عين مليلة، وكذلك أُضرب 1200من عمال البناء من الأهالي و مساعديهم في بلدية قسنطينة [4].

وفي سنة 1936م إرتفع عدد الإضرابات العمالية مجددا إلى رقم غير مسبوق، حيث تشير الإحصائيات إلى وقوع حوالي 220 إضرابا على مستوى الوطن وبحوالي 52,885 مضربا، وكان أكثر من

---

[1]- محمود آيت مدور، نفسه، ص ص 141-142.

[2]- Abderrahim Taleb Bendiab, **chronologie des faits et mouvements sociaux et politiques en algerie1830-1954**, imprimerie du centre -Alger, Algérie ,1983, p 50.

[3]- محمود آيت مدور، **الحركة العمالية في الجزائر إبان الحقبة الاستعمارية 1830-1962م**، مرجع سابق، ص 167.

[4]- محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية 1919-1939م**، ج1، دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2017م، ص 407.

نصفهم جزائريين، كان نصيب مقاطعة قسنطينة 59 إضرابا منها 29 إضرابا في القطاعين التجاري والصناعي و 30 إضرابا في القطاع الفلاحي، ولكن لم تكن الحركة المطلبية تتخذ دوما شكل الإضرابات بل كانت في بعض الأحيان تكون عبارة عن تظاهرات إحتجاجية لتقديم مطالب محددة، حيث إحتج ألف عامل جزائري في شوارع مدينة الكويف مما أدى إلى تدخل الشرطة وإنتهت المظاهرات بإصابة 5 جزائريين بجروح، ولم تقتصر الحركة المطلبية على الطبقة العاملة فقط بل تعدتها إلى الذين كانوا يعانون من البطالة فبتاريخ 25 ماي 1936م تظاهر 3000عاطل عن العمل من الأهالي الجزائريين في شوارع سطيف حيث تم تجميعهم في جمعية يرأسها ليشادي والسكرتير بداري قويدر، وتم تبني اقتراحات المتظاهرين[1] .

أدى تطور الإضرابات والمظاهرات ودخول أوسع الفئات في النضال إلى إخافة الأقلية الأوربية حيث أصبحوا يطالبون بالسلاح وتوفير حماية أكبر من طرف السلطات العامة.

كما كان في عام 1937م عدد من الإضرابات ولكن كان أبرزها إضراب عمال منجم الكويف في 09 مارس 1937م حيث كان من نتائجها وفاة 05 عمال والعديد من الإصابات، وكذلك إضراب عمال منجم الونزة حيث أُضرب عن العمل 900عامل وكانت نتائجها وفاة عامل وإصابة 23مضربا بجروح خطيرة و07 حراس[2] .

5.3. النزوح الريفي نحو المدن.

كان من انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية ونزع ملكية الملاك الصغار ولتردي المستوى المعيشي أن فكر الأهالي المسلمين بالريف القسنطيني بالهجرة نحو المدن، ولم تكن هذه الهجرة وليدة الفترة بل كانت سابقة لذلك، وقد إتخذت الهجرة نحو المدن عدة صور فهي هجرة من أجل البحث عن عمل لإعالة أسرته أو الإستقرار هنالك في حواشي المدن، فإرتفع عدد السكان بمقاطعة قسنطينة من 2,484,201 نسمة سنة 1931م إلى 2,716,692نسمة سنة 1936م، بمعدل زيادة قدر ب 8,55%، وعدد سكان المدن الحضرية بمقاطعة قسنطينة بلغ سنة1931م 358,782 نسمة ليرتفع إلى 419,032نسمة سنة 1936م بمعدل نسبي قدر ب 14,37% [3].

وكمثال على ذلك نتطرق إلى هجرة أهالي الريف القسنطيني ببلدية جيجل الكاملة الصلاحية حيث إرتفع عدد السكان من 9512 نسمة سنة 1926م منهم (1856اوربي) إلى 11.871 نسمة سنة

[1]- Abderrahim Taleb Bendiab, chronologie des faits., op.cit. P 55.

[2] - Mostefa Haddad, ***l'émergence de l'Algérie moderne***, op.cit, pp 143-147.

[3] - Johan Hendrik Meuleman, Le Constantinois ..., op.cit, p17.

1931م، منهم (1774أوربي) ليرتفع أكثر سنة 1936م إلى13,472نسمة، وكان الإرتفاع بنسبة 29,39%سنة 1936م مقارنة بسنة 1926م، وفي بلدية جيجل المختلطة نجد الأرقام التالية في سنة 1926م كان عدد السكان 34,614 نسمة منهم (190أوربي)إنتقل إلى39,527نسمة سنة1931م منهم(163 أوربي)ليرتفع إلى 44,784نسمة سنة 1936م، وإرتفع عدد السكان في المدن بنسبة 22,70% سنة 1936م مقارنة ب 1926م [1] ، وفي بلدية خنشلة كاملة الصلاحية كان عدد السكان 5,726 نسمة سنة 1926م منهم 915 أوربي ليرتفع الى 5,774 نسمة سنة 1931م ثم 6,149 نسمة سنة 1936م، وكان الإرتفاع بنسبة 6,87% سنة 1936م مقارنة بسنة 1926م، وفي بلدية خنشلة المختلطة كان عدد السكان74,753 نسمة سنة 1926م ثم 82,043نسمة سنة 1931م ثم ترتفع أكثر في سنة 1936م إلى88,571 نسمة بنسبة 15,60% سنة 1936م [2].

لم تكن ظاهرة النزوح هذه متعلقة بجيجل و خنشلة فقط بل متعلقة بكل المدن الجزائرية، حيث أدى تزايد عدد سكان المدن إلى نقص السكن وزيادة الطلب على الأرض لتشييد البيوت الجديدة و بذلك أنشأ الأهالي النازحين أحياء شعبية أو عشوائية في حواشي المدن[3]، وإنتشرت بذلك بيوت الصفيح في المدن بداية من 1934م.

خاتمة

وما نخلص إليه في هذه الورقة البحثية أن:

- المجتمع الأهلي بالريف القسنطيني هو مجتمع فلاحي يعتمد على الزراعة و بخاصة الحبوب (القمح الصلب والشعير) وتربية المواشي (الأغنام)، وأن تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية عليهما كان كبير إنعكس بالسلب على الأهالي المسلمين من حيث الإنتاج والسعر، ومما زاد الأمر سوءا هو الأحوال الجوية السيئة التي شهدتها المنطقة خلال فترة 1931-1933م وخلال فترة 1936-1938م.

---

[1] - Johan Hendrik Meuleman, Le Constantinois ..., ibid, p278.

صالح عباد، **مدخل الى تاريخ جيجل**، دار الأمل للنشر و التوزيع، تيزي وزو، الجزائر، 2017م، ص 165 -.

[2]- Johan Hendrik Meuleman, Le Constantinois ..., p283.

[3] - أطلقت السلطات الاستعمارية على سكنات تلك الأحياء بمصطلح السكن الرخيص (habitation a bon marche) و من أبرز تلك الأحياء في جيجل نذكر حي بو مارشي للمزيد ينظر: صالح عباد، نفسه، ص 166.

- نظرا للواقع الاستعماري لن ينجوا الريف القسنطيني من مضاعفات الأزمة الاقتصادية العالمية وأصبح الأهالي المسلمين عرضة للفقر والبطالة والإستغلال والإستبداد في ظل السياسة الاستعمارية.
- أثرت الأزمة الاقتصادية العالمية على مجالات البناء والصناعة المنجمية بمقاطعة قسنطينة وهذا التأثير إنعكس على العمالة الأهلية على إعتبار أن أغلبها كان من أصل ريفي حيث توقف العديد من مشاريع البناء (السكك الحديدية و السدود)، وتم غلق العديد من المصانع (الكويف مثلا)، مما أدى إلى تسريح العمال وبالتالي إنتشار ظاهرة البطالة والفقر.

قائمة المصادر و المراجع

أولا- الكتب.

1- حليمي عبد القادر علي، **جغرافية الجزائر طبيعية-بشرية-اقتصادية**، ط2، مطبعة الإنشاء، دمشق،1968م.

2- محمود آيت مدور، **الحركة العمالية في الجزائر إبان الحقبة الاستعمارية 1830-1962 بين النضالات الاجتماعية والكفاح التحرري**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015م.

3 - محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية 1919-1939**، ج1، دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2017م.

4-عبد الرحمان رزاقي، **تجارة الجزائر الخارجية صادرات الجزائر فيما بين الحربين**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976م.

5-عمار بوحوش، **العمال الجزائريون في فرنسا دراسة تحليلية**، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2008م.

6- صالح عباد، **مدخل الى تاريخ جيجل**، دار الأمل للنشر و التوزيع، تيزي وزو، الجزائر، 2017م.

7- شارل روبير اجرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871الى اندلاع حرب التحرير1954م**، الجزء الثاني، تر: محمد حمداوي وإبراهيم صحراوي، شركة دار الأمة للطباعة والنشر التوزيع، الجزائر، 2013م.

ثانيا- الرسائل و المذكرات

1- جمال بشير بولعبايز، **السياسة الفرنسية في شرق الجزائر 1900-1939و أثرها على السكان**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف حسن محمد صبحي، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، مصر، 1993م.

2- قليل مليكة، **هجرة الجزائريين من الأوراس الى فرنسا (1900-1939)**، إشراف لمياء بوقريوة، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009/2008م.

2.الأجنبية

أولا-وثائق منشورة

1 - GGA, **Annuaire statistique de l'algerie1934**, imprimerie Minerva rue Clausel, Alger, 1935.

2- GGA, **Annuaire statistique de l'algerie1937**, imprimerie Minerva rue Clausel, Alger, 1938.

3- GGA, **Expose de la situation de l'Algérie 1929,** pré : M, PIERRE BORDES, Ancienne imprimerie Victor Heintz 41 rue Mogador41, Alger ,1930.

4--GGA, **Expose de la situation de l'Algérie 1930,** pré: M, J CARDE, ancienne imprimerie Victor Heintz 41 rue Mogador41, Alger ,1931

5- GGA, **Expose de la situation de l'Algérie 1931,** pré: M, J CARDE, ancienne imprimerie Victor Heintz 41 rue Mogador41, Alger ,1932.

6- GGA, **Expose de la situation de l'Algérie 1932,** pré: M, J CARDE, ancienne imprimerie Victor Heintz 41 rue Mogador41, Alger ,1933.

7- GGA, **Expose de la situation de l'Algérie 1934,** pré: M, J CARDE, Imprimerie Solal, Alger ,1935.

8- GGA, **Expose de la situation de l'Algérie 1936,** pré: M, G, LE BEAU ancienne imprimerie Victor Heintz 41 rue Mogador41, Alger ,1937.

ثانيا -المصادر

1-الكتب

1- Baldacci Aime, **L'Algérie et la Société de L'Ouenza**, Imprimerie officielle 7 et 9 Rues Trollier, Alger, 1947.

2- Berque(A), **Fellah Algerien1944**, Imprimerie Officielle 7 et 9, rue Troiller, Alger,1944.

3- Jean Melia, **le triste sort des indigènes musulmans d'Algérie**, 5 Emme Edition, imp. R. Bussière, France ,1935.

4- René Lespes, **Pour Comprendre l'Algérie**, imp. Victor heintz41 et 43, rue Mogador, alger,1937.

2-المقالات

1- Capitaine Léon Lehuraux, "le problème de l'élevage ovin en Algérie et la coopération", **bulletin de la société de géographie d'Alger et de l'Afrique du nord**, 38 Emme année, 2 Emme trimestre 1933, numéro 133-136.1933.

2- **bulletin de la société de géographie d'Alger et de l'Afrique du nord**, "autour du problème du mouton en Afrique du nord", 37 Emme année, 2 Emme trimestre 1932, numéro 130.1932.

3- Ducellier (l**),** "la production de l'orge en Algérie"**, bulletin de la société de géographie d'Alger et de l'Afrique du nord**1933, 38 Emme année, numéro 135, volume 34, imprimerie Minerva 5 rue Clauzel, Alger, 1933.

3-الجرائد

1- Jean Girod, "Au Pays De La Faim", **le presse libre**, 6 Emme année, numéro 1896, jeudi 29decembre 1932.

ثالثا-المراجع

1-الكتب

1-Abderrahim Taleb Bendiab, **chronologie des faits et mouvements sociaux et politiques en algerie1830-1954**, imprimerie du centre -Alger, Algérie ,1983.

2- Charles-robert Ageron**, de l'Algérie française à l'Algérie algérienne**, ADIF2000, Algérie, 2010.

3- Johan Hendrik Meulemam**, le constantinois entre les deux guerres mondiales** : l'évolution économique et sociale de la population rurale, Office des Publications Universitaires, Alger, 1991.

4- Mostefa Haddad**, l'émergence de l'Algérie moderne**, le constantinois (l'est algérien) entre les deux guerres essai d'histoire sociale et économique 1919-1939, préface : Françoise Durand Evrard, tome 2, (N.E), Algérie 2001.

2-المقالات

1- Ageron Charles-Robert, "Une émeute anti-juive à Constantine (août 1934)", In: **Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée**, n°13-14, 1973.

2- Jean-Marie Peretti, la crise mondiale et le monde rural traditionnel, **revue algérienne des sciences juridiques, économiques et politiques**, volume XI, numero4, décembre 1974.

3- Johan Hendrik Meuleman, *quelques remarques à propos de l'évolution sociale et économique de la population rurale du constantinois entre les deux guerres mondiales*, **revue algérienne des sciences juridiques, économiques et politiques**, volume25-n03et 04, Algérie, 1986.

4- Pierrette Meynier et Gilbert Meynier, L'immigration algérienne en France : histoire et actualité, in **: Confluences Méditerranée**, Numéro (N° 77), Éditions L'Harmattan, France, 2011.